Journal of Educational and Psychological Sciences
Volume (5), Issue (51): 30 Dec 2021
P: 72 - 89
ISSN: 2522- 3399
مجلة العلوم التربوية والنفسية
المجلد (5)، العدد (51): 30 ديسمبر 2021 م
ص: 72 - 89

The degree of using modern economics in education from the point of view of faculty members in Jordanian universities

Hiam Alyan Al- Hawamdeh
Ministry of Education || Jordan

Abstract: This study aimed to identify the degree of use of modern economics in education from the viewpoint of faculty members in Jordanian universities. 92) of the faculty members in Jordanian universities and using the statistical program (SPSS) where the statistical program (SPSS) was used. The results of the study showed that the degree of using modern economics in education from the viewpoint of faculty members in Jordanian universities obtained a total average (4.22) That is, to a (significant) degree, and it was found that there were no statistically significant differences at the level ($\alpha \leq 0.05$) between the average responses of the study sample members towards the degree of using modern economics in education in Jordanian universities, and based on the results of the study, The researcher recommended recommendations, the most important of which is to spread awareness among those who are going to choose their majors in universities to choose the disciplines required in the labor market to ensure that they get jobs upon their graduation, and to encourage professions and industry because of their importance and the society's need for them like other scientific disciplines.

Keywords: modern economies, education, faculty members, Jordanian universities.

درجة استخدام الاقتصاديات الحديثة في التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة

هيام عليان الحوامدة
وزارة التربية والتعليم || الأردن

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة استخدام الاقتصاديات الحديثة في التعليم من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتمثلت الأداة في استبانة مؤلفة من (20) عبارة، تم توزيعها على (100) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة، وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وبيّنت نتائج الدراسة أن درجة استخدام الاقتصاديات الحديثة في التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة حصلت على متوسط كلي (4.22) أي بدرجة (كبيرة جداً)، وتبيّن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة نحو درجة استخدام الاقتصاديات الحديثة في التعليم في الجامعات الأردنيّة حسب المتغيرات (المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)، وبناء على نتائج الدراسة فقد أوصت الباحثة بتوصيات من أهمها نشر الوعي بين المقبلين على التسجيل في الجامعات لاختيار التخصّصات المطلوبة في سوق العمل لضمان حصولهم على وظائف عند تخرجهم، وتشجيع المهن والصناعة لأهميتها ولحاجة المجتمعات لها كسائر التخصصات العلميّة.

الكلمات المفتاحيّة: الاقتصاديات الحديثة، التعليم، أعضاء هيئة التدريس، الجامعات الأردنيّة.

المقدمة.

يواجه التعليم دائماً تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات التي يشهدها العالم المعاصر من ترسيخ العولمة، وتزايد التكتّلات الإقليميّة، والتطوّر الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وحركات التكامل الاقتصادي والاندماج السياسي والتجارة الحرة، كل هذه التحولات لا بد لها من أن تنعكس سلباً أو إيجاباً على تطوّر ونمو التعليم، وصياغة رؤى جديدة لمؤسساته بالدرجة التي تجعلها تستجيب وتتفاعل إيجاباً مع حركات التغيير والتطوّر التي لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهلها أو التغاضي عنها.

وفي وثيقة «إطار أولويّات العمل» التي أصدرها مؤتمر باريس حو التعليم العالي، تم التأكيد على أنه يتوجب على مؤسسات التعليم بناء علاقات مع عالم العمل على أساس جديد ينطوي على إقامة شراكات فعليّة مع جميع العناصر الاجتماعيّة المعنيّة به، كما أكدت الدراسات على أن العلاقة بين التعليم والصناعة والإنتاج علاقة عضويّة وضروريّة وتبادليّة وأن التعاون بين المؤسسات التعليميّة وبين مؤسسات الإنتاج لازم وحتمي. وظلّ التحليل الاقتصادي حتى ثلاثة عقود سابقة يعتمد على مفهوم نظرية رأس المال المادي التقليدي (الكلاسيكيّة) التي تغفل أهميّة رأس المال البشري كعنصر عن عناصر النمو الاقتصادي (العنزي، 2011).

وعلى صعيد آخر يبدو أن الحديث عن اقتصاديّات التعليم في مجال التربية بدأ مرتبطاً بالتخطيط التربوي خاصّة مع ظهور العصر الثاني للتخطيط كما يسميه «سليفان لوربيه»، ذلك العصر الذي أتاح التأكيد على أنّ التربية، بوصفها استثماراً، ينبغي لها أن تعطي البرهان على مردودها وعائدها.ولأهميّة العنصر البشري في التنمية بصفة عامة اهتم رجال الاقتصاد بدراسة القيمة الاقتصادية للتعليم (Amavilah, 2015)، فاقتصاد التعليم يعمل على توظيف التكنلوجيا وتقنياتها للوصول لتطوير العمليّة التعليميّة في كافة جوانبها الذي يعتمد عليه في بناء وتطوير الاقتصاد العالمي لمختلف جوانب الحياة (الصاوي والصبري، 2021).

وتعد محاولة (استروملين) من أسبق المحاولات في هذا المجال حيث قام بدراسة القيمة الاقتصاديّة للتعليم عام 1924م. وأصبح مجال التعليم من مجالات الدراسة والاعتبار في تخطيط التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وارتبط التعليم بعمليّات التخطيط القومي باعتباره سبباً ونتيجة في نفس الوقت لعمليّات التنمية (غنايم، 2006).

ونظراً لما تبيّن من علاقة فيما بين الاقتصاد والتعليم بدا الاهتمام واضحاً وجلياً باقتصاديّات التعليم منذ الستينيات من القرن العشرين في كتابات (شولتز، 2012)، وإن كانت هناك إشارات متفرقة من قبل ذلك بكثير فيما ورد في كتابات علماء المسلمين مثل (ابن خلدون) وغيره خاصّة في كتاباته حول العمران البشري (خلف، 2007).

ويعد التعليم استثماراً إنتاجيّاً له عائد اقتصادي كبير في سوق العمل حيث يعد العائد من هذا الاستثمار أعلى وأكثر إيجابيّة من الاستثمار في القطاعات الأخرى، ويعد الإنفاق على التعليم استثماراً في رأس المال البشري؛ إذ أن مقياس التقدم في هذا العصر لا يعتمد على حجم ما تملكه الدول والشعوب من ثروات طبيعيّة بل بقدر ما يعتمد على ما تملكه من رصيد للثروة البشريّة المتسلحة بالعلم، والقادرة على إنتاج المعارف (Asongu.2015).

لم يعد ينظر إلى العمليّة التعليميّة على أنها خدمات اجتماعيّة وترفيهيّة بل أصبحت استثماراً تستهدف تحسين مستوى الأفراد ودفع عجلة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمع، ومن هنا أصبحت اقتصاديّات التعليم كفرع من النظريّة الاقتصاديّة جزءاً من الأمور الأساسيّة في مجال العلوم الاجتماعيّة، وقد أثّرت هذه المفاهيم ولا تزال تؤثر على خيارات الحكومات في مواجهة المشاكل التي قد تواجه أسواق العمل في العالم (أبو سمور، 2012).

شاع استخدام مصطلح اقتصاديّات التعليم وارتبط به العديد من الدراسات والبحوث حول القيمة الاقتصاديّة للتعليم أو العائد الاقتصادي منه أو العائد المادي المتوقع من التعليم.... الخ، إلى الحد الذي قال فيه البعض (بعلم اقتصاديّات التعليم) واقتصاديّات التعليم Economics of Education تنظر إلى التعليم من منظور

اقتصادي من خلال أطر عديدة مثل دراسة اقتصاديّات الموارد البشرية، والتعليم في ضوء أهداف الاقتصاد، وتحليل العائد المادي من التعليم في ضوء التكلفة، والإنتاجيّة التعليميّة، وقياس المخرجات في ضوء المدخلات، وحول العلاقة بين الاقتصاد والتعليم، كتب الكثير وأجريت بحوث ودراسات عديدة – يصعب حصرها في هذا المقام – انتهت معظمها إن لم تكن كلها إلى أن العلاقة بين الاقتصاد والتعليم علاقة حميمة، ومن ثم هناك علاقة وطيدة بين التنمية الاقتصاديّة والتنمية التربويّة. فالتعليم في الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع يحظى بمؤشرات عالية في الجودة والفعاليّة والكفاية، والعكس صحيح. وبالرغم من هذا يمكن القول إن النمو الاقتصاديّ شرط لازم وضروري وليس كافياً لجودة التربية والتعليم، حيث إن الاستخدام الأمثل للموارد الماديّة المتاحة يظل أحد المتغيرات الهامّة والحاكمة في الحكم على جودة المنتج التعليمي (الخوالدة، 2007).

وبناء على ما تقدّم تبين أن هناك أهميّة لاقتصاديّات التعليم حيث تركز الدول العظمى على الاهتمام باقتصاديّات التعليم كونه يوفر كوادر بشريّة متخصّصة تلبي حاجات المجتمع، وفي نفس الوقت تعمل الوزارات التعليميّة على إيجاد تخصّصات فريدة من أجل سد حاجات المجتمع، ونظراً لذلك فقد جاءت هذه الدراسة من أجل تسليط الضوء على درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة.

مشكلة الدراسة:

نظراً للتطوّر العلمي والتكنولوجي زاد الاهتمام بالعديد من الأمور المتعلّقة بالتعليم ولا سيما منها الاقتصاديّات الحديثة في التعليم، حيث إن كافّة البدان تسعى لأن يكون هناك فرص عمل وتسعى المؤسّسات التعليميّة ولا سيما الجامعات منها إلى إيجاد تخصّصات تخدم سوق العمل، ونظراً لذلك فإن هناك أهميّة لتطبيق الاقتصاديّات الحديثة في التعليم، وأشارت دراسة المحيسن (2018) إلى أن هناك نقصا في استخدام الاقتصاديّات الحديثة في المؤسسات التعليميّة، كما وخلصت دراسة الهواني (2019) إلى وجود العديد من المعوقات تقف أمام المؤسّسات التعليميّة في تطبيق الاقتصاديّات التعلميّة الحديثة، وأشارت دراسة عبد الاله (2017) إلى أن اقتصاديّات التعليم مهمّة ولكن يتم إهمالها بصورة كبيرة وهذا يزيد من تكدّس الخريجين وبالتالي تفاقم البطالة، وترى الباحثة وجود قصور في درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم في الأردن بشكل عام، وكذلك ملاءمة مخرجاته مع متطلّبات سوق العمل.

أسئلة الدراسة:

وبناء على ذلك تكمن مشكلة الدراسة في السؤالين الآتيين:

1- ما درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة.
2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة حول درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم تعزى لمتغيرات (المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة.
2- التعرف إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين وجهات نظر مدراء المدارس الخاصّة في المفرق حول درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم تعزى لمتغيّرات (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

أهميّة الدراسة

تكمن أهميّة الدراسة في الآتي:

تبرز أهميّة الدراسة من أهميّة موضوعها وهو درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة، كما تأتي أهميّة هذه الدراسة كونها من أوائل الدراسات التي قامت بتسليط الضوء على موضوع استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم، وبذلك تأمل الباحثة أن تفيد على النحو الآتي.

- الخروج بتوصيّات الدراسة واقتراحاتها قد تساعد القائمين على العمليّة التعليميّة في الاختيار الأنسب للتخصّصات بما يتلاءم مع سوق العمل.
- قد تفيد في تزويد الباحثين بالمراجع من خلال الرجوع إليها في إثراء دراساتهم والتي تتعلّق باقتصاديّات التعليم.
- كما تعدّ مرجع تستفيد منه المكتبة العربيّة يمكن أن يستعين بها الباحثون.
- تعطي مؤشرا إلى الإداريّين في الجامعات عن الآليّة التي يمكن أن يتم طرح التخصّصات المطلوبة لسوق العمل.

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعيّة:** درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم.
- **الحدود البشريّة:** أعضاء هيئة التدريس.
- **الحدود المكانيّة:** في الجامعات الأردنيّة
- **الحدود الزمانيّة:** الفصل الثاني 2020- 2021.

مصطلحات الدراسة:

- **اقتصاديّات التعليم:** هو فرع من فروع علم الاقتصاد يبحث في الجوانب الاقتصاديّة للعمليّة التربويّة بما تتضمنه من تعليم وتدريب في جميع المراحل (أبو نايف، 2009: 18).
  - وتعرف إجرائياً: بأنها مقدار استجابات أفراد عيّنة الدراسة حول المقياس المخصّص لذلك، والذي ينتج عنه مقدار توافق التخصّصات والمواد الدراسيّة مع بيئة العمل الحاليّة.
- **الجامعات الأردنيّة:** هي المؤسّسات التعليميّة التابعة لوزارة التربية والتعليم الأردنيّة والتي تمنح درجة البكالوريوس فما أعلى وتنقسم إلى جامعات حكوميّة وجامعات خاصّة.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة.

مفهوم اقتصاديّات التعليم:

تعتبر اقتصاديات التعليم فرعاً من فروع علم الاقتصاد يبحث في الجوانب الاقتصاديّة للعمليّة التربويّة بما تتضمنه من تعليم وتدريب في جميع المراحل ومنها تعليم الكبار وتدريبهم، وكذلك تدريب العاملين أثناء الخدمة والقوى البشريّة المتعطّلة والباحثة عن عمل (غنايم، 2006). وتعرف على أنها دراسة كيفيّة توظيف الموارد الإنتاجيّة النادرة لإنتاج مختلف أنماط التدريب وتنمية المعرفة والمهارة والخلق، ولا سيّما عن طريق التعليم الرسمي خلال الزمن، وتوزيعها في الحاضر والمستقبل بين الأفراد والجماعات على اختلافهم في المجتمع، وكيفيّة اختيار الأفراد والمجتمع، باستعمال النقود أو بدونها (الرشدان، 2005). كما تعرف بأنها التدريب والإعداد للعاملين سواء أكانوا على رأس عملهم أم متوقع التحاقهم بالعمل خلال فتره زمنيّة تمكنهم من الأداء الفعّال وتحقيق الخدمة الإنتاجيّة (اسماعيل، 2011).

أهميّة اقتصاديّات التعليم:

تبرز أهميّة علم اقتصاديّات التعليم بمضمونه علماً ومجالاً قديماً وحديثاً في الوقت نفسه، حيث بدأت الدراسات العلميّة تُنتج هذا العلم في بداية الستينات من القرن الماضي، على الرغم من جذوره التاريخيّة البعيدة التي تصل إلى أفلاطون وما قبله، وكغيره من العلوم فقد اختلف المتخصّصون في هذا العلم على تحديد مفهوم واحد له، بسبب وجهات اختلاف النّظر والتخصّصات، والاختلاف حول أصل هذا المجال وحداثته، ففي هذا العلم نجد من يركّز على التكلفة للتعليم، وآخر يركز على العائد الاقتصادي، وآخر يركز على العائد الاجتماعي والنفسي وأما حديثاً فتبرز الحاجة إلى هذا العلم نتيجة التقدّم الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث أدى ذلك إلى حدوث تغيّرات جذريّة واسعة في أساليب الحياة المعاصرة، وبخاصّة في طبيعة العلاقات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتعديل بعض جوانب التشريع واستحداث بعض التغييرات في النظم والمؤسّسات الكبرى في المجتمعات المتقدّمة، حيث يوصف المجتمع المتقدّم بأنه المجتمع المعاصر أو مجتمع المعلومات التي تتدفق فيه المعلومات بسهولة وغزارة ويسر، بحيث يمكن الحصول عليها من مصادر متعدّدة ومتنوعة من دون عناء أو تكاليف باهظة (ندى، 2008).

قياس العائد الاقتصادي من التعليم:

يتم قياس العائد الاقتصادي من التعليم بواسطة حساب التكلفة والعائد عن طريق العيّنة المقطعيّة المستعرضة ويستخرج منها دخول الأفراد في مختلف المستويات للعمر طبقاً للمستوى التعليمي للأفراد وبذلك تحصل على مستوي دخل الفرد للمستويات التعليميّة المختلفة في الأعمار المتعاقبة. وأبرزت الطريقة ما يلي (عبد الناصر، 2004):

- يرتبط دخل الفرد ارتباطاً عالياً بمستوي تعليمه فكلما زادت درجة التعليم زاد دخل الفرد.
- يزيد الدخل ويبلغ أعلى مستوى له في متوسّط العمر ثم يثبت وأحياناً يتناقص حتى بلوغ سن التقاعد.
- دخول الأفراد ذوي التعليم العالي مرتفعة جداً بالنّسبة لمن هم أقل تعليماً.
- يبلغ الدخل أعلى مستوى له بالنّسبة لذوي التعليم العالي في سن متأخرة وأحياناً يستمر الارتفاع حتى سن التقاعد.

أهداف قياس عائد التعليم:

1. بيان مدى إسهام التعليم في التنمية الاقتصاديّة.
2. يمدّ المخطّط التربوي بمعلومات أساسيّة مفيدة عن الروابط التي تربط التعليم بسوق العمل.
3. يزودنا بتكلفة التعليم بمراحله المختلفة، وتوازن العرض والطلب.
4. يساعد للقيام بإحداث مقارنات مختلفة بين العائد الاقتصادي من التعليم والمشروعات الاستثماريّة الأخرى.
5. يحدد المرحلة التعليميّة، والبرامج التعليميّة الأجدى للاستثمار فيها.
6. يوجه العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي وسوق العمل، وسياسة الأجور في الدولة.
7. يفيد المخطّط في (توزيع الاستثمار في المجال ذو العائد المرتفع، ويقترح طرقاً لزيادة كفاءة التعليم بزيادة العائد أو بتخفيض التكلفة، وفحص تكلفة التعليم ومقارنتها بالزيادة في دخول القوى العاملة المتعلّمة (ابو نايف، 2009).

وجهات النظر المتباينة حول قياس العائد الاقتصادي من التعليم

ينقسم رجال التعليم إزاء محاولات قياس العائد الاقتصادي من التعليم في ثلاث وجهات نظر متباينة في الرأي (العنزي، 2011):

- وجهة النظر الأولى: ترى أن التعليم ظاهرة إنسانيّة رفيعة تعلو فوق الحساب وفوق التقدير، وأن قيمتها لا تقدّر بمال ولا يمكن حسابها بأي حال.
- وجهة النظر الثانية: ترى أن قياس العائد من التعليم يساعد على إبراز دوره في التنمية الاقتصاديّة على المستويين الفردي والقومي، ولكنهم يعترضون على استخدام نفس الأساليب والمقاييس التي يستخدمها الاقتصاديون في المجالات الماديّة.
- ووجهة النظر الثالثة: تؤيّد مبدأ قياس العائد من التعليم تأييداً مطلقاً، ولا ترى ما يمنع من استخدام نفس أساليب القياس التي تُستخدم في قياس الظواهر الماديّة الجامدة.

تصنيف عوائد التعليم

تصنف عوائد التعليم إلى عدّة عوائد أهمها (أبو راس، 2013):

عوائد تعليميّة مباشرة: على مستوى الفرد، وعلى مستوى المجتمع، وعوائد تعليميّة غير مباشرة على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع، وأياً كان مستوى العائد من التعليم، فلا معنى له ما لم يقارن بمعدّل العائد من مشروعات استثماريّة أخرى، وعلى هذا يستعمل المخطّط في مجال التعليم معدّل العائد في الاستثمار التعليمي ليقوم بعدة مقارنات، منها:

1. مقارنة العائد من التعليم بالعائد من مشروعات استثماريّة أخرى.
2. مقارنة العائد من أنواع أو مراحل مختلفة من التعليم بعضها ببعض.
3. مقارنة معدل العائد الاجتماعي من التعليم في دولة بما يماثلها في مشروعات أخرى.

تطبيق اقتصاديّات التعليم في الجامعات الأردنيّة:

بعد الاطلاع على موضوع اقتصاديّات التعليم قامت الباحثة بالاطلاع على طبيعة الجامعات الحكوميّة و الخاصة، وكيفيّة استخدام اقتصاديّات التعليم فيها، حيث تبين أن الجامعات تطبق جزئياً علم اقتصاديّات التعليم، لذلك فإن مجالات علم اقتصاديّات التعليم في الجامعات هي- إلى حد بعيد- نفس مجالات علم اقتصاديّات التعليم الكلي، ولكن بمزيد من التخصّص والتحديد وبما يتماشى مع أداء الجامعات لوظائفها وخصوصيّة البيانات

والمعلومات المتاحة ونوعيّة التحليل والقياس، وأهم هذه المجالات هي مفاهيم ونظريّات علم اقتصاديّات التعليم وأساليبه في الجامعات و مصادر تمويل الجامعات، وإعداد ميزانيّة، والإنفاق حجماً ونوعاً واتجاهاً ومستوى تكلفة التعليم، وعائدات التعليم، والكفاية والإنتاجيّة، والاستثمار التعليمي، وأساليب وصيغ الاستخدام الأمثل للموارد (محمد، 2012).

ثانياً- الدراسات السابقة:

- **دراسة العنيزي (2021)** هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على واقع تطبيق اقتصاديّات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الجوف، كما هدفت التعرّف إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائيّة في واقع تطبيق اقتصاديّات التعليم من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الجوف تعزى لمتغيّرات (المؤهل العلمي، والرتبة الاكاديمية) ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مستخدماً الاستبانة كأداة للدراسة مؤلفة من (40) عبارة، موزعة على أربعة محاور تم توزيعها على (30) من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الجوف، ثم تم إدخال البيانات إلى الحاسوب وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS)، وبيّنت نتائج الدراسة أن واقع تطبيق اقتصاديّات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الجوف كانت كبيرة، وتبيّن أن هناك فروق ذات دلالة إحصائيّة في واقع تطبيق اقتصاديّات التعليم من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الجوف تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وكانت لصالح الدكتوراه، كما وتبين أنّه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائيّة في واقع تطبيق اقتصاديّات التعليم من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الجوف تعزى لمتغيّر الرتبة الأكاديميّة.
- **دراسة حموري (2020)** هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على آليّة تطبيق اقتصاديّات التعليم الحديث في الجامعات السورية، كما وهدفت أيضاً إلى التعرّف إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائيّة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو آليّة تطبيق اقتصاديّات التعليم الحديث في الجامعات السورية حسب المتغيرات (نوع الجامعة، وتخصص الجامعة)، كما وتتلخص مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي وهو: ما آليّة تطبيق اقتصاديّات التعليم الحديث في الجامعات السورية؟ ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على هذا السؤال تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتم تصميم استبانة مؤلفة من مجموعة من العبارات عددها (45) مبنيّة على مقياس ليكرت خماسي الأبعاد، تم توزيعها على عيّنة عشوائيّة قوامها (39) إداري في الجامعات السوريّة، كما وخرجت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمّها أن هناك آليّة مدروسة من قبل الخبراء فيما يتعلّق بآليّة تطبيق اقتصاديّات التعليم الحديثة في الجامعات السورية، وتبيّن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو آليّة تطبيق اقتصاديّات التعليم الحديثة في الجامعات السورية حسب المتغيرات (نوع الجامعة، وتخصص الجامعة).
- **دراسة أبو المعتز (2019)** هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على دور اقتصاديّات التعليم في تعزيز التعليم الإلكتروني في الجامعات الكويتية، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تطوير استبانة مؤلفة من (20) عبارة، تم توزيعها بطريقة عشوائيّة على (30) من أعضاء هيئة التدريس، وتم التأكد من صدقها وثباتها من قبل لجنة من المحكمين من ذوي الاختصاص، وبعد عمليّة توزيع الاستبانات وجمعها تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب، ومعالجتها إحصائيّاً باستخدام الرزمة الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة. وخرجت هذه الدراسة بعدة نتائج كان أهمّها أن هناك دوراً كبيراً جداً لاقتصاديّات التعليم في تعزيز التعليم الإلكتروني في الجامعات الكويتيّة، كما وتبيّن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة (0.05=

α) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة حول دور التعليم الإلكتروني في زيادة التحصيل الدراسي لدى طلبة المدارس الثانويّة في محافظة الفروانية حسب متغير (الجنس، والتخصص) وكانت لصالح الإناث ولصالح أساليب التدريس، كما تبيّن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة (α =0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة حول دور اقتصاديّات التعليم في تعزيز التعليم الإلكتروني في الجامعات الكويتيّة تعزى لمتغيّر الجنس، والمؤهل العلمي، والرتبة الأكاديميّة.

- **دراسة عبد الله (2019)** هدفت الدراسة الكشف عن الاتجاهات الحديثة في توظيف الإنتاجيّة العلميّة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في مجال اقتصاديّات المعرفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق هدفها. وقد تمثلت أبرز نتائج الدراسة في أن ثمة اتجاهات حديثة في توظيف الإنتاجية العلميّة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في مجال اقتصاديّات المعرفة؛ كالاتجاه نحو الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجيّة والخدميّة، والتغيير المخطّط في أهداف البحوث وعملياتها، وتسويق البحوث العلميّة، وإدارة المعرفة، وأخيراً الاتجاه نحو إدارة الموارد البشريّة واستقطاب الكفاءات. كما توصّلت الدراسة إلى مجموعة من المتطلبات التي يمكن من خلالها توظيف الإنتاجيّة العلميّة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في مجال اقتصاديّات المعرفة، والتي كان من أهمّها نشر الإنتاجيّة العلميّة لأعضاء هيئة التدريس من خلال الكتب والتقارير والمقالات وبحوث المؤتمرات والدوريّات العلميّة المتخصّصة ذات المستوى العلمي الرفيع، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على النشر الإلكتروني لنتاجهم العلمي على شبكة الإنترنت، والاعتداد بالإنتاجيّة العلميّة المؤسسة على العمل الفريقي، وعدم الاقتصار على الأعمال الفرديّة، وكذلك تبادل الإنتاجيّة العلميّة بين أعضاء هيئة التدريس من ذوي التخصّصات المتعدّدة والمتباينة من خلال الحوار التأملي بحلقات النقاش العلميّة، وتسويق الإنتاجيّة العلميّة من خلال الإعلام بها، والتأسيس لبناء الإنتاجيّة العلميّة في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة والتوجه العالمي لها، وفي ضوء مردودها في تحقيق أهداف المجتمع والمساعدة على حل مشكلاته، هذا بالإضافة إلى تشجيع أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث التعاقديّة التي تتمتع بميزانيّة مرصودة ومحددة سلفاً ومدّة زمنيّة متفق عليها ونتائج قابلة للتطبيق.
- **دراسة أسونجو، وأندريه (Asongu, 2019)** هدفت إلى تقييم نقدي لمسارات ديناميّة اقتصاد المعرفة في أفريقيا، والشرق الأوسط، وعلى الرغم من أنها المحاولة الأولى من نوعها في هذه المنطقة، إلا أنها لاقت التأييد الساحق لتقليص الفوارق بين البلدان في أبعاد الاقتصاد القائم على المعرفة. وقد استخدم الباحثان العناصر الأربعة لمؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي (KEI Economy Index) (Knowledge) والتي تتمثل في الحوافز الاقتصاديّة، والابتكار، والتعليم، والبنيّة التحتيّة للمعلومات. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن بلدان شمال افريقيا (MENA) (Middle East and North African)ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا (SSA) (Sub- saharan African) والشرق الأوسط تعاني من مستويات منخفضة من ديناميات اقتصاد المعرفة، إلا أنّها تسعى للالتحاق بنظرائهم ذوي مستويات اقتصاد المعرفة الأعلى. كما ناقشت الدراسة سبل تقديم التكامل والوقت اللازم لتحقيق اقتصاد المعرفة المتكامل ليصل لنسبة 100%. وقد اختتمت الدراسة بمناقشة أهم النتائج والتضمينات المستقاة من هذه الدراسة.
- **دراسة ثيلين (Thelen, 2019)** هدفت سرد خبرات كل من ألمانيا والسويد وهولندا في التحوّل إلى اقتصاد المعرفة. وقد أشارت الدراسة إلى أن الاقتصاديّات المتقدمة لهذه الدول تواجه مجموعة من التحديّات المشتركة في الانتقال إلى "اقتصاد المعرفة" الجديد، والذي يتميز بالابتكار التكنولوجي السريع وما يرتبط به مع التركيز على التعليم العالي. وعلى الرغم من هذه التحدّيات، إلا أن هناك محاولات فرديّة من جانب هذه الدول للتحوّل إلى

اقتصاد المعرفة. وقد ناقشت الدراسة التوجّهات المختلفة في الدول الثلاث والتي اتبعتها في اقتصاديّات السوق المشتركة من أجل التحوّل إلى اقتصاد المعرفة. كما ناقشت الاختلافات في تنظيم المهنة والعمل، وفي المؤسّسات من حيث هيكل تفاعلها مع بعضها البعض ومع الدولة، والتي أنتجت تحالفات ائتلافيّة مختلفة أدت بهذه الدول إلى مسارات متباينة نحو اقتصاد المعرفة اليوم.

- **دراسة غمري (2019)** هدفت إلى تقديم تصور مقترح لتنمية رأس المال الفكري في مؤسّسات التعليم العالي كأحد المداخل الرئيسيّة لتدعيم منظومة الجودة والمشاركة الفاعلة في التحوّل نحو اقتصاد المعرفة المنشود، وقد اعتمد البحث في منهجيته على تحليل البحوث والدراسات وأدبيّات التربية ذات الصلة بموضوعات البحث وقضاياه، وما نتج عن ذلك من توصيف لأهم ملامح واقع تنمية رأس المال الفكري في مؤسّسات التعليم العالي بمصر، وصولاً إلى صياغة تصوّر مقترح لتنمية وتطوير رأس المال الفكري في مؤسّسات التعليم العالي بمصر، والذي اقترح العديد من الآليات والمتطلبات اللازمة لتطوير رأس المال الفكري كمدخل رئيس لتدعيم منظومة الجودة والتحوّل نحو اقتصاد المعرفة.
- **دراسة نور .(Nour.S, 2015)** هدفت إلى التعرّف على مؤشّرات استخدام اقتصاد المعرفة في العمليّة التعليميّة في مدارس المناطق العربيّة، استخدمت المنهج. الوصفي التحليلي، وتمثلت الأداة في عمليّة تحليل نصوص وسجلات خاصّة في تطبيق اقتصاد المعرفة، وتدعم النتائج التي توصلنا إليها الفرضيّة الأولى القائلة بأن اقتصاد المعرفة موجود في المنطقة العربيّة ويتزامن مع فجوة معرفيّة كبيرة مقارنة بمناطق العالم الأخرى، وتؤيد نتائج الفرضيّة الثانية بشأن التباين في مؤشّرات المعرفة حسب بنية الاقتصاد في المنطقة العربيّة، وتدعم الفرضيّة الثالثة المتعلّقة بالتقدم الضعيف والبطيء في اتجاه المؤشّرات المرتبطة بالمعرفة في المنطقة العربية، لذلك، من الضروري للمنطقة العربيّة تعزيز اقتصاد المعرفة ومؤشراتها لتحقيق التنمية الاقتصاديّة في المنطقة العربيّة.
- **دراسة (Elena.G, 2015)** هدفت إلى تحديد وتحليل الشروط المسبقة لتشكيل وتطوير الصناعة في ظروف اقتصاد المعرفة من خلال مثال روسيا الحديثة. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وتمثلت الأداة بتحليل مؤشرات لتقييم مستوى وطابع تأثير عمليّة تكوين اقتصاد المعرفة على إمكانيات تكوين وتطوير الصناعة 4.0، يستخدم المؤلّف طريقة تحليل الارتباط، وتشمل أهداف التحليل مؤشر اقتصاد المعرفة وفقًا للبنك الدولي والمؤشرات التي تميّز بشكل غير مباشر إمكانيّات ووجهات نظر إنشاء وتطوير مؤشر التطور الابتكاري للاقتصاد وفقًا لـINSEAD و WIPOومؤشر التنمية لتقنيات المعلومات والاتصالات، وفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات. حيث يتم دراسة قيم هذه المؤشرات في ديناميات عدة سنوات 2013- 2017. أما طرق البحث الإضافيّة المستخدمة لتقييم معدل نمو قيم هذه المؤشرات هي تحليل الاتجاه الأفقي. ونتيجة لذلك، أثبت المؤلفون أنه في ظروف اقتصاد المعرفة تظهر الشروط المسبقة لتشكيل وتطوير الصناعة 4.0. لذلك، من أجل تكوين الصناعة 4.0 وتحفيز النشاط التجاري في هذا المجال، من الضروري تطوير اقتصاد المعرفة، وهو منصة لثورة صناعيّة جديدة، وهذا يدل على أن اقتصاد المعرفة والصناعة 4.0 لا يتطوران بطريقة متوازية ولكنهما نظام واحد- أي أنهما عمليتان داعمتان لبعضهما البعض. بناءً على نتائج التحليل المعقد الذي تم إجراؤه، يتم تحديد السيناريو المحتمل الثاني، والذي يكون فيه خلال المرحلة الأوليّة من إنشاء اقتصاد المعرفة منصة لبدء النشاط التجاري في الصناعة 4.0، ولكن بعد ذلك تأتي الصناعة 4.0 في المقدمة، والتي هو مكون لا ينفصل ومعيار أساسي لتعريف النظام الاقتصادي على أنّه اقتصاد المعرفة.
- **دراسة الصامدي (2015)** هدفت الدراسة التعرّف على دور اقتصاديّات التعليم في مواجهة تحديّات سوق العمل الأردني، والتعرّف على أبرز التحدّيات التي تواجه سوق العمل. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في

جمع البيانات والوصول إلى أهداف الدراسة. وتكونت عيّنة الدراسة من (763) عضو من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة. وتوصّلت الدراسة إلى أن هناك درجة متوسطة للتحديات التي تواجه سوق العمل الأردني. وأن هناك درجة متوسطة لدور اقتصاديّات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الأردني. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في جميع أبعاد دور اقتصاديّات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الأردني والمتمثلة بِـ (التحديات التي تواجه سوق العمل الأردني، ودور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الأردني) تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، والعمر، والخبرة).

- **دراسة (أبو سمور، 2012)** تهدف الدراسة إلى توضيح كيفيّة توفير المصادر والموارد الماليّة اللازمة لقيام المؤسّسة التعليميّة العليا الخاصّة بمهامها ووظائفها من تدريس وبحث علمي وخدمة للمجتمع بكل فعاليّة وكفاءة وهدفت الدراسة أيضاً إلى توضيح مصادر التمويل وأنماطه في التعليم، وتحليل واقع التعليم ومصادر تمويله، وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين التعليم الجامعي وسوق العمل، إذ أن بعض الجامعات لا تعتمد بدراستها على البحث العلمي ووجود فجوة أخرى بين متطلبات السوق العمليّة ومخرجات التعليم، مما يؤدي إلى تفاوت رواتب وأجور العاملين وهذا ما يقصد به انخفاض النوعيّة والجودة على حساب الكم بسبب انتشار الجامعات وزيادة الطلاب وأن هناك سياسات ماليّة متبعة بالشركات تمنح بموجبها علاوات ماليّة تحت مبرر استقطاب الكفاءات النادرة وهذا بدوره يزيد من تحديات سوق العمل.
- **دراسة ابو نوسه (2009)** هدفت الدراسة إلى التعرّف على تدريب الخريجين في ظل اقتصاديّات التعليم الحديث، والاختلالات الهيكليّة التي طرأت على مراحل تطوره، وبنيته القطاعيّة والتعليميّة والمهنيّة، وهدفت الدراسة أيضاً إلى قياس محددات العرض والطلب على العمل ومجالات تأثيرها واستخدامها كسياسات فعّالة في التأثير على سوق العمل الأردني، وتوصّلت الدراسة إلى أن تدريب الخريجين يواجه قوّتين تتضافرا في نفس الاتجاه حيث تدفع القوة الأولى نحو زيادة حجم عرض العمل من خلال زيادة معدل النمو السكاني ومخرجات النظام التعليمي وسوء تنظيم تدفق العمالة الوافدة إلى سوق العمل، والعمالة العائدة من الخارج، بينما تدفع القوة الثانية باتجاه انكماش الطلب على القوى العاملة، نتيجة تراجع معدّلات النمو الاقتصادي والطاقة الاستيعابيّة للقطاع الحكومي، وتراجع الطلب الخارجي على العمالة الأردنيّة، وتكامل العلاقة بين العمل ورأس المال، وأسفرت المحصّلة النهائيّة لهاتين القوّتين عن تفاقم مشكلة البطالة، وانحصار فرص العمل المتاحة عن استيعاب حجم عرض العمل الكلي في الاقتصاد.
- **دراسة فريحات، والصمادي (2009)** هدفت إلى الوقوف على الجدوى الاقتصاديّة للتعليم في ظل العولمة. وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن العولمة في الأساس عمليّة اقتصاديّة، لأن الخصائص المميزة للنظام العالمي الجديد خصائص اقتصاديّة. كما بيّنت النتائج أن الاقتصاد المعرفي يعتمد بالأساس على الاستثمار في الموارد البشريّة باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي. كما أظهرت نتائج الجدوى الاقتصاديّة للتعليم أن المعارف والمهارات التي توفّرها نظم التعليم هي أساس نجاح برامج التنمية، وأن رأس المال البشري هو أهم دعائم الاقتصاد.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يظهر من خلال استعراض الدراسات السابقة أن جميع الدراسات تناولت مواضيع ذات علاقة بالاقتصاديّات الحديثة في التعليم، واعتبرت الباحثة أن جميع الدراسات جاءت من أجل التوصّل إلى نتائج جديدة، كما وأن الباحثة لم تعمل على تقسيم الدراسات إلى محليّة ووطنيّة وعالميّة باعتبار هذا العلم هو علم موحد لكافة

المناطق وجميع الباحثون يسعون إلى استكمال ما توصل إليه زملائهم الباحثين، ومن خلال عرض الدراسات السابقة تبيّن أن أحدثها عام (2021) وأقدمها (2009)، وهذا يشير إلى إن موضوع الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من المواضيع المهمّة التي اهتم بها الباحثون على مر السنين وعلى مختلف المناطق ولا زالت موضوعاً مثيراً للاهتمام حتى يومنا هذا. كما تبين أيضاً من خلال استعراض الدراسات السابقة أن غالبيّة الدراسات استخدمت المنهج الوصفي وهذا يدل على أنّ طبيعة هذه الظاهرة تتّفق وطبيعة المنهج الوصفي، ومن الملاحظ أيضاً أن حجم العيّنات المستخدمة في هذه الدراسات كان مناسباً لحجم مجتمع الدراسة حيث كان أكثرها (763) وأقلها (30)، وهذا يتفق والمنهج الوصفي، وقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في وضع تصوّر حول الإطار النظري والمنهج المستخدم وحجم العيّنات، وبناء أداة الدراسة والمعالجات الإحصائيّة، بذلك ساعدت الباحثة في تشكيل أسئلة وفرضيّات الدراسة لتكون هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة وإضافة للبحوث العلميّة التي تعنى بالاقتصاديّات الحديثة في التعليم، كما تميّزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنّها تناولت مجتمع دراسي أردني، وهو أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة والتي لم يسبق أن تم تناوله كدراسة سابقة أردنيّة لهذا المجتمع حسب علم الباحثة.

3. منهجيّة الدراسة وإجراءاتها.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي الميداني والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف عملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة، ويقوم على الحقائق المرتبطة بها (اللحلح وابو بكر، 2002، ص:15).

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة تم اختيار منهم عينة عشوائيّة بحجم (110) عضو هيئة تدريس، حيث تم توزيع عليهم استبانة استرد منها (100) صالحة للتحليل وفيما يلي وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها:

الجدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئويه
المؤهل العلمي	ماجستير فأقل	32	32
	دكتوراه	68	68
	المجموع	100	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	28	28
	من 5- 10 سنوات	52	52
	أكثر من 10 سنوات	20	20
	المجموع	100	100.0

أداة الدراسة:

قامت الباحثة بإعداد أداة الدراسة (الاستبانة) وذلك بعد مراجعة أدبيّات الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، وقد تضمنت الاستبانة قسمين القسم الأول البيانات التعريفيّة، أما القسم الثاني فتضمن بيانات متغيّرات الدراسة حيث بلغ عدد عبارات الأداة (20) عبارة، وقد صمّمت على أساس مقياس ليكرت (Likert Scale) خماسي الأبعاد، وقد بنيت العبارات بالاتجاه الإيجابي، وأعطيت الأوزان للعبارات كما يأتي: موافق بشدة: خمس درجات، وموافق: أربع درجات، ومحايد: ثلاث درجات، وغير موافق: درجتان، وغير موافق إطلاقاً: درجة واحدة.

صدق الأداة:

تم التحقق من صدق الأداة عن طريق عرضها على (7) محكمين من ذو الاختصاص والخبرة في مجال التربية وطلب منهم إبداء الرأي حول عبارات الاستبانة، وذلك بالحذف والتعديل واقتراح عبارات جديدة ومناسبة الأداة لموضوع الدراسة، وبناء على ملاحظات المحكمين تم تعديل أداة الدراسة فأصبحت بصورتها النهائيّة مكوّنة من (20) عبارة، وبناءً على ذلك فإن الأداة تتمتع بصدق المحتوى.

ثبات الأداة:

من أجل استخراج معامل الثبات قامت الباحثة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ بلغ معامل الثبات (0.86) وهذه القيمة التي تم التوصل إليها لمعاملات الثبات مناسبة وتفي بغرض الدراسة.

الوزن النسبي:

يمكن تفسير المتوسط الحسابي الموزون كالآتي:

- من 1- 1.80 قليلة جدا
- من 1.81 – 2.60قليلة
- 2.61- 3.40 متوسطة
- 3.41- 4.20- كبير.
- 4.21- 5 كبيرة جداً

المعالجة الإحصائيّة:

تم جمع البيانات وترميزها ومعالجتها بالطرق الإحصائيّة المناسبة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، واستخدمت الباحثة التكرارات والمتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة، ومعادلة كرونباخ ألفا، واختبار تحليل التباين الأحادي، واختبار (ت) لعينتين مستقلتين.

4. عرض النتائج ومناقشتها.

- **النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي:** ما درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابيّة والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات الأداة، والجداول التالية تبين ذلك:

الجدول (2) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة الخاصّة بعبارات درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	يهتم القائمون على التعليم بتكاليف التعليم ومردوده	4.44	0.64	1	كبيرة جداً
2	يتم دراسة سوق العمل قبل طرح التخصّصات	4.62	0.57	2	
3	يتم استخدام الوسائل الإلكترونيّة في التعليم من أجل توفير الوقت والجهد	4.67	0.51	3	كبيرة جداً
4	استخدام الوسائل الإلكترونيّة في التعليم يوفر أموالاً طائلة	4.64	0.55	9	
5	يتم التنسيق والتخطيط بين القطاع التعليمي وبين سوق العمل	4.51	0.63	4	كبيرة جداً
6	يتم بناء المناهج الدراسيّة على تفعيل أساليب التدريس من أجل أن يكون خريجو الجامعات أكثر قدرة على الاتصال بالآخرين	4.42	0.66	5	
7	يتم زيادة الاستثمار في التعليم كوسيلة لزيادة رأس المال البشري	4.31	0.66	7	كبيرة جداً
8	يهتم القائمون على التعليم الجامعي بالعلاقة بين النفقة والمنفعة	4.28	0.66	12	
9	يقوم أعضاء هيئة التدريس بالاهتمام بالتدريب العملي في الدراسة الجامعيّة	4.26	0.66	14	كبيرة جداً
10	يتم التركيز على القيمة الاقتصاديّة للعمليّة التعليميّة للتعليم	4.21	0.70	8	
11	يتم الاستفادة من التمويل الخارجي الخاص بالتعليم بشكل أمثل	4.08	0.70	13	كبيرة
12	تعمل اقتصاديّات التعليم على تفعيل الحراك المهني في سوق العمل الأردني نحو المهن الإداريّة والفنيّة والإنتاجيّة	4.01	0.81	15	كبيرة
13	تعمل اقتصاديّات التعليم على إعادة النظر في السياسات التعليميّة الخاصّة بالجامعات وارتباطها بسوق العمل	3.96	0.81	18	كبيرة
14	يعمل القائمون على العمليّة التعليميّة بتفعيل أساليب التدريس ليكتسب خريجو الجامعات القدرة على حل المشكلات	3.91	0.82	17	كبيرة
15	يتم تقدير حصّة التعليم من الإنفاق العام	3.90	0.83	19	كبيرة
16	استخدام اقتصاديّات التعليم في الجامعات يلبي احتياجات وميول الطلبة للتخصّص الأكاديمي	3.87	0.83	10	كبيرة
17	يتم تحديد نمط العلاقة بين التنمية الاقتصاديّة والتنمية البشريّة من خلال طرح المواد في التخصّصات الجامعيّة.	3.64	0.91	11	كبيرة
18	تحسن اقتصاديّات التعليم إدخال الوسائل التعليميّة الجديدة التي تؤثر بدورها على سوق العمل	3.46	1.12	6	كبيرة
19	تعمل اقتصاديّات التعليم على تغيير سياسات القبول في الجامعات بالاستناد على متطلبات سوق العمل	3.18	1.13	16	متوسطة
20	يتم تقييم مدى كفاية الموارد المخصّصة للتعليم في الجامعات	2.33	1.67	20	منخفضة
	الدرجة الكليّة	4.03	0.75		كبيرة

يتضح من خلال البيانات في الجدول السابق أن درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة كانت ما بين الكبيرة جداً والمنخفضة، فتراوحت المتوسطات الحسابيّة عليها ما بين (4.67) إلى (2.33)، وفيما يتعلّق بالدّرجة الكليّة لدرجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة فقد كانت كبيرة وذلك بدلالة المتوسّط الحسابي الذي بلغ (4.03)، وتشير هذه النتيجة إلى أن درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة كبيرة وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى الاهتمام من قبل القائمين على التعليم

بتكاليفه ودراسة سوق العمل قبل طرح التخصّصات، أيضاً إن استخدام الوسائل الإلكترونيّة في التعليم يوفّر الوقت والجهد، كما يعود السبب أيضاً للتنسيق والتخطيط بين القطاع التعليمي وبين سوق العمل، كما يتم بناء المناهج الدراسية على تفعيل أساليب التدريس من أجل أن يكون خريجو الجامعات أكثر قدرة على الاتصال بالآخرين، حيث تعمل اقتصاديّات التعليم على تحسين طرائق التعليم وإدخال الوسائل التعليميّة الجديدة التي تؤثر بدورها على سوق العمل، وتعتمد اقتصاديّات التعليم على فكرة زيادة الاستثمار في التعليم كوسيلة لزيادة رأس المال البشري. وتتّفق هده النتيجة مع نتيجة دراسة العنيزي (2021) التي بينت أن واقع تطبيق اقتصاديّات التعليم من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الجوف كانت كبيرة. وتتفق أيضاً مع نتيجة دراسة فريحات، والصمادي (2009) التي كشفت أن العولمة في الأساس عمليّة اقتصاديّة، لأن الخصائص المميزة للنظام العالمي الجديد خصائص اقتصاديّة. كما بينت النتائج أن الاقتصاد المعرفي يعتمد بالأساس على الاستثمار في الموارد البشريّة باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي. كما أظهرت نتائج الجدوى الاقتصاديّة للتعليم أن المعارف والمهارات التي توفرها نظم التعليم هي أساس نجاح برامج التنمية، وأن رأس المال البشري هو أهم دعائم الاقتصاد. وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Asongu, 2019)التي أشارت نتائجها إلى أن بلدان شمال أفريقيا (Middle East and North African) (MENA) ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا (Sub- saharan African) (SSA) والشرق الأوسط تعاني من مستويات منخفضة من ديناميات اقتصاد المعرفة إلا أنها تسعى للحاق بنظرائهم ذوي مستويات اقتصاد المعرفة الأعلى. أيضاً تختلف مع نتيجة دراسة نور .(Nour.S, 2015) التي توصلت إلى أن اقتصاد المعرفة موجود في المنطقة العربيّة ويتزامن مع فجوة معرفيّة كبيرة مقارنة بمناطق العالم الأخرى، ووجود تباين في مؤشرات المعرفة حسب بنية الاقتصاد في المنطقة العربيّة، أيضاً هناك تقدم ضعيف وبطيء في اتجاه المؤشرات المرتبطة بالمعرفة في المنطقة العربيّة.

- **السؤال الفرعي الأول**: لا توجد فروق دالة إحصائيّاً عند مستوى (α =0.05) في درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال والمتعلق بمتغيّر المؤهل العلمي تم استخدام اختبار (ت) لدلالة الفروق

الجدول (3) اختبار (ت) لمدى درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهه نظر مدراء المدارس الخاصّة في المفرق حسب متغيّر المؤهل العلمي

المحور	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	الدلالة
المؤهل العلمي	ماجستير فأقل	32	4.09	0.13	0.97	0.49
	دكتوراه	68	3.98	0.32		

* (دال إحصائياً عند مستوى الدلالة **(α =0.05)**

يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق السؤال الفرعي الأول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة (α =0.05) في درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة تعزى لمتغير المؤهل العلمي. فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.49) وهذه القيمة أكبر من (0, 05) وتعني هذه النتيجة قبول الفرضيّة الصفريّة المتعلقة بمتغيّر المؤهل العلمي، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى النظرة الاجتماعيّة لدور اقتصاديّات التعليم والمعرفة التي لا تتأثر بها المؤهلات العلميّة كون هذا نظام يجب أن يتم تطبيقه في الجامعات وعلى أعضاء هيئة التدريس، والاهتمام به إن كانوا من حملة الماجستير أو الدكتوراه كونها تسهم في دعم قضيّة مجتمعيّة تعود بالنفع على مختلف أفراد المجتمع، وتنهض بالاقتصاد والتعليم والفرص التي تخلقها من أعضاء هيئة التدريس على اختلاف مؤهلاتهم تعود بالنفع بالنهاية على المستوى المجتمعي ككل. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة أبو المعتز (2019) حيث تبيّن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند

مستوى الدلالة (α =0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة حول دور اقتصاديّات التعليم في تعزيز التعليم الإلكتروني في الجامعات الكويتيّة تعزى للمؤهل العلمي. وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العنيزي (2021) التي تبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائيّة في واقع تطبيق اقتصاديّات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الجوف تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وكانت لصالح الدكتوراه.

- **السؤال الفرعي الثاني**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة (α =0.05) في درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة تعزى لمتغيّر سنوات الخبرة

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال والمتعلق بمتغيّر سنوات الخبرة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي والجداول (4، 5) توضح ذلك

الجدول (4): متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة تعزى لمتغير سنوات الخبرة

المتغير	المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	28	4.01	0.77
	من5- 10 سنوات	52	4.06	0.71
	أكثر من 10 سنوات	20	4.02	0.76
	المجموع الكلي	100	4.03	0.75

يتضح من خلال الجدول (4) وجود فروق في المتوسطات الحسابيّة لفئات مستويات سنوات الخبرة، حيث كانت أعلى المتوسطات الحسابيّة لصالح من 5- 10 سنوات وأقلها لصالح أقل من 5 سنوات، وللتحقّق فيما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابيّة قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائيّة، استخدمت الباحثة تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (5) يوضح ذلك.

الجدول (4) تحليل التباين الأحادي لمدى درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهه نظر مدراء المدارس الخاصة في المفرق حسب متغير سنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
سنوات الخبرة	بين المجموعات	0.742	2	0.371	.003	0.99
	داخل المجموعات	9.787	97	0.100		
	المجموع	5.525	99			

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة α = (0, 05)

يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة (α =0.05) في درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة تعزى لمتغير سنوات الخبرة، فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.99) وهذه القيمة أكبر من (0, 05) وتعني هذه النتيجة قبول الفرضيّة الصفريّة المتعلّقة بمتغيّر سنوات الخبرة، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة (α =0.05) في درجة استخدام الاقتصاديّات الحديثة في التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيّة تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى الدور

الحاصل جراء استخدام استراتيجيات اقتصاديّات التعليم الحديثة وموائمتها فيما بين مخرجات التعليم والحاجات التي يفرضها سوق العمل والمجتمع، والتي لا يمكن انكارها من قبل الجميع باختلاف سنوات الخبرة، فالحاجة إلى العرض والطلب واضحة ومكشوفة لجميع الأفراد. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الصامدي (2015) التي تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة لمتغيّر الخبرة. ولم تختلف هذه النتيجة مع أي من نتائج الدراسات السابقة الواردة في هذا البحث.

التوصيات والمقترحات

بناء على نتائج الدراسة توصي الباحثة وتقترح الآتي:

1- ضرورة الاستمرار بنشر الوعي بين المقبلين على اختيار التخصّصات المطلوبة في سوق العمل لضمان حصولهم على وظائف عند تخرجهم.
2- الاستمرار على تشجيع المهن والصناعة لأهميّتها ولحاجة المجتمعات لها كسائر التخصّصات العلميّة.
3- ضرورة الاستمرار بتحديث الدراسات المتعلّقة بهذا المجال والأخذ بها في المدارس عند طرح التخصّصات ونسب القبول لمعرفه ما يحتاجه سوق العمل وبالتالي تخريج أفواج قادرين على إيجاد فرص عمل.
4- إدخال الأجهزة الإلكترونيّة في مجال التعليم بالمدارس لما لها من أهميّة في توفير الوقت والجهد.
5- الاهتمام بتحسن اقتصاديّات التعليم وإدخال الوسائل التعليميّة الجديدة لها.
6- العمل على تطوير المناهج الدراسيّة لتعمل على تفعيّل أساليب التدريس من أجل أن يكون خريجو الجامعات أكثر قدرة على الاتصال بالآخرين.
7- زيادة الاستثمار في التعليم كوسيلة لزيادة رأس المال البشري.
8- الاهتمام بالتدريب العملي في الدراسة الجامعيّة.
9- التركيز على القيمة الاقتصاديّة للعمليّة التعليميّة في التعليم.
10- الاستفادة من التمويل الخارجي الخاص بالتعليم بشكل أمثل.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو المعتز، تحرير (2019) دور اقتصاديّات التعليم في تعزيز التعليم الإلكتروني في الجامعات الكويتية، مجلة بحوث، 2 (2)، 180- 208
- أبو راس، فايزة محمد حسن (2013). اقتصاديّات التعليم ومستقبل التربية في المملكة. رسالة دكتوراه. جامعة عين شمس. مصر.
- أبو سمور، عماد (2012) اقتصاديّات التعليم العالي الخاص في مصر والأردن دروس مستفادة من الحالة الفلسطينيّة (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية: فلسطين.
- أبو نايف، نوري مسعود (2009). اقتصاديات التعليم، مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. مصر.
- أبو نوسه، محمد زاهر (2009) واقع تدريب الخريجين في ظل اقتصاديّات التعليم الحديثة (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة البصرة.

- اسماعيل، عمر (2011). مدخل لتحسين جودة التعليم. مجلة تكريت للعلوم الإداريّة والاقتصاديّة. (21)7. 34-53.
- البهواني، مهيوب (2019) معوقات تطبيق اقتصاديّات التعليم في المؤسسات التعليميّة في فلسطين، مجلّة بحوث تربويّة، 1 (3)، 160- 189.
- حموري، نهى (2020) آليّة تطبيق اقتصاديّات التعليم الحديث في الجامعات السوريّة، مجلة بحوث ودراسات، 4 (2)، 210- 235.
- خلف، فليح حسن (2007). اقتصاديّات التعليم وتخطيطه. جدار للكتاب والنشر: عمان. الأردن.
- الخوالدة، ناصر (2007) دور الاقتصاديّات الحديثة في جودة المنتج التعليمي "دراسة ميدانيّة على الخريجين في جامعة كربلاء "، مجلة العلوم الإداريّة، 8 (2)، 310- 342.
- الدمنهوري، نعمان سليم (2010) بعنوان "تصورات العاملين في الشركات الأردنيّة لتعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات اقتصاديّات التعليم (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنيّة.
- الرشدان، عبد الله زاهي. (2005) في اقتصاديّات التعليم، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر: عمان، الأردن.
- الصامدي، هاشم (2015) دور اقتصاديّات التعليم في مواجهة تحديّات سوق العمل الأردني، بحث مقدم في جامعة البلقاء التطبيقيّة.
- الصاوي، لطيفات؛ والصبري، نيرفانا (2020). الإبداع والابتكار ركيزة فاعلة في اقتصاد المعرفة لتجويد التعليم العالي والبحث العلمي والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في التنميّة المستدامة. المجلة العربيّة للآداب والدراسات الإنسانيّة. (4)3. 385- 415.
- عبد الاله، فاروق (2017) دور اقتصاديات التعليم في القضاء على البطالة في دولة الكويت، مجلة الثقافة والفنون، 4 (2)، 210- 243.
- عبد الله، أحمد (2019). الاتجاهات الحديثة في توظيف الإنتاجيّة العلميّة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في مجال اقتصاديّات المعرفة. مجلة كليّة التربية جامعة الأزهر. (182)3. 891- 912.
- عبد الناصر، محمد العيد. (2007). واقع وآفاق اقتصاديّات التربية، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع: عمان.
- العنزي، شوكت (2011). الاقتصاد في التعليم، الطبعة الثانيّة: عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- العنيزي، احمد (2021) واقع تطبيق اقتصاديّات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الجوف، مجلة ألفا للدراسات الإنسانيّة والعلميّة، 1 (1)، 143- 165.
- غمري، اسماعيل (2019). تصور مقترح لتنمية رأس المال الفكري في مؤسّسات التعليم العالي بمصر لتدعيم منظومة الجودة والتحوّل نحو اقتصاد المعرفة. (108)1. 539- 485.
- غنايم، مهى محمد (2006) مجالات وأهميّة اقتصاديّات التعليم. مجلة المعرفة. العدد 157. السعودية.
- فريحات، أحمد والصمادي، هشام (2009). اقتصاديّات التعليم في الأردن في ظل عصر العولمة. مجلة العلوم الإنسانية. (40)3. 122- 140.
- محمد، نداء (2012) مدى ممارسة اقتصاديّات التعليم في المملكة الأردنيّة الهاشميّة، مجلّة دراسات اقتصاديّة، 5 (3)، 219- 246.

- المحيسن، جبر (2018) مدى استخدام الاقتصاديّات الحديثة في المؤسّسات التعليميّة في كربلاء، مجلّة الأكاديميّة للنشر البحوث، 2 (1)، 79- 108.
- ندى، بشار (2008) اقتصاديّات التربيّة "منظور المؤسّسات التعليميّة"، الطبعة الثانية: الاسكندريّة: مكتبة الأنجلو المصريّة.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Amavilah.V, Asongu. S. (2015). The Impact of Formal Institutions on Knowledge Economy. European Journal of Law and Economics, (16)6. 1034- 1062.
- Asongu, S. A., & Andrés, A. R. (2019). Trajectories of Knowledge Economy in SSA and MENA countries. Technology in Society, 2- 12. Bell, S., & Sadlak, J. (1992). Technology Transfer in Canada: Research Parks and Centres of Excellence. Higher education management, 4 (2), 227- 44.
- Asongu. A, 2015, Financial Sector Competition and Knowledge Economy: Evidence from SSA and MENA Countries. Journal of the Knowledge Economy. (6)1. 717- 748.
- Nour.S, (2015). Overview of Knowledge Economy in the Arab Region. Journal of the Knowledge Economy. (6)2. 870- 904.
- Thelen, K. (2019). Transitions to the Knowledge Economy in Germany, Sweden, and the Netherlands. Comparative politics, 51 (2), 295- 315.